عالم ما بعد الكارثة

علي الصراف
كاتب عراقي

لا أحد يمكنه أن يعطي تقديرا جازما لعدد الإصابات المحتملة بفايروس كورونا، لا على مستوى بلد بمفرده، ولا على مستوى العالم. يمكننا فقط أن نحصي الجثث. هذا هو الرقم الوحيد الأكثر جدارة بالثقة.

وهناك مشكلتان كبيرتان. الأولى، هي أن الفحوص ما تزال انتقائية، مما يجعل كل التقديرات محدودة الرؤية. والثانية، هي أن بؤر التفشي التي انتقلت من الصين إلى أوروبا إلى الولايات المتحدة، ما يزال أمامها عالم شاسع لتدور فيه. وما لم يمكن العثور على علاج، فكل باقي البشر ينتظرون دورهم ليحصدوا مصابين ويعدوا جثثا.

سوف يكون هناك، بحسب الوضع الراهن، نحو 48 ألف ضحية عندما نصل إلى المليون الأول من مجموع الإصابات في كل أرجاء العالم.

هذه النسبة تظل محدودة، بين المليارَي إنسان الذين مرت عليهم الجائحة. ولكنها لا تعني بالضرورة نهاية المطاف، فالتفشي ما يزال ساريا ولم يبلغ أقصاه، لكي يمكن الحصول على تقدير دقيق نسبيا.

هناك خمسة مليارات إنسان آخرين ينتظرون مصائرهم. وهؤلاء، هم الأفقر، وبلدانهم هي الأضعف، ومستويات الخدمات الصحية فيها هي الأدنى.

المقارنة بين إجمالي عدد السكان، ومعدل الإصابات الراهن، ثم معدل الوفيات بين المصابين، يشير إلى وفيات تقدر بنحو 2500 ضحية لكل مليون نسمة. ذلك يعني أنه، في بريطانيا التي يبلغ عدد سكانها 66 مليون إنسان، فإن عدد الضحايا المحتمل هو 165 ألفا. مع ذلك، فإن مسؤولي خدمة الصحة الوطنية يقولون إنهم سيحققون نتيجة طيبة لو بقي عدد الوفيات دون 20 ألف إنسان.

ولو قبلت هذا الرقم الأخير على أنه حقيقة أو "نتيجة طيبة"، فذلك سوف يعني 330 ضحية لكل مليون إنسان. ولو كان مستوى الخدمات الصحية في الهند على مستوى نظيره في بريطانيا، فذلك سوف يعني 462 ألف قتيل، وذلك بما أن عدد مواطني ذاك البلد يبلغ 1400 مليون.

الرقم نفسه قد يعني 115 ألف ضحية في الولايات المتحدة. وعلى مستوى الكوكب، فإن عدد الضحايا سوف يبلغ 2.3 مليون إنسان.

نعم، تمكنت الصين من "قمع" الفايروس بـ"قمع" أكثر من 60 مليون حوصروا في مدنهم التي اجتاحها الوباء. ولكن قبل أن يعود الخطر ليظهر من جديد. "الجولة الثانية" من التفشي عادت لتستلزم قمعا جديدا. الكلفة الراهنة، على أي حال، كانت تراجع معدل النمو بنسبة 2 في المئة.

الرئيس البرازيلي جايير بولسونارو رفض تبني إجراءات العزل لأسباب اقتصادية صريحة. وعندما ظهرت عليه هو نفسه أعراض المرض خرج من عزلته ليقول إنها "مجرد أنفلونزا صغيرة"، ولكنه قال أيضا "الناس سيموتون، أنا آسف. لكن لا يمكننا إيقاف مصنع للسيارات بسبب وقوع حوادث مرورية".

مثله، بدأ رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون مقاربته للأزمة بالقول للناس "دعوني أَكُنْ مستقيما معكم. سوف يموت لكم أحباء، قبل وقتهم".

بريطانيا اختارت أن تقول للمصابين "ابقوا في منازلكم. لن نجري لكم فحوصا. اتصلوا بنا فقط عندما تتفاقم حالتكم الصحية إلى ما يقرب الاختناق".

هذا خيار مدمّر نجم عن الفشل المبكر في اتخاذ إجراءات عزل صارمة. الحسابات الاقتصادية، هي التي وقفت وراءه. فلدى المقارنة بين تكاليف العلاج، والكلفة الإنسانية، اختارت الحكومات الغربية، أن تضحي بالبشر، قبل أن تستدرك.

هذا ما فعله الرئيس دونالد ترامب الذي ظل يسخر من "الفايروس الصيني" حتى غرقت نيويورك بالوباء.

> **مثلما نشبت أظافر كورونا في الجسد الاجتماعي، فإن أظافر الأسئلة، من بعد كورونا، سوف تنشب في جسد أنظمة الحاسبة وفلسفتها. هذا العالم لن يعود كما هو**

موت عشرات أو مئات الآلاف، رقم غير كبير بالنسبة إلى الحكومات التي تنظر إلى البشر على أنهم أرقام في موازنات اقتصادية وصناديق استثمار وإنفاق.

إنه رقم، ولا يحتاج أي ضجة. إنه كلفة يدفعها الناس لكي يحافظ الباقون على حصتهم في تلك الموازنات.

هناك أموال سوف تُنفق، تصل بين أوروبا والولايات المتحدة إلى أكثر من 3 تريليونات دولار. ولكن هذه الأموال لن تذهب بعيدا. جزء كبير منها سوف تجنيه شركات إنتاج المعدات الطبية والأدوية والمختبرات.

في الأزمة الاقتصادية في العام 2008، ذهب رقم مماثل إلى البنوك ومؤسسات المال. فعادت "الحياة الاقتصادية" لتدور دورتها "الطبيعية".

هناك ثغرة كارثية في الحسابات الاقتصادية الراهنة. إنها ليست ثغرة قيم ولا أخلاقيات. النظام القائم لا يأبه بالقيم ولا بالأخلاقيات. ولا يهمه البشر من الأساس. ولا شيء لديه أهم من الأرقام.

الثغرة هي أن أزمة المال التي أمكن حلها بالمال، ليست كأزمة الحياة. اختناق البنوك، ليس كاختناق أجهزة التنفس لملايين البشر.

القصص التي يسردها الأطباء عن تقلبات المرض في أجسام الضحايا مروعة. ولكن صحيح أيضا، هناك أناس يمر عليهم الوباء من دون أن تظهر عليهم الأعراض ومن دون أن يمرضوا.

المفاضلة بين الأغلبية التي لا يصيبها المرض، والأقلية التي يتعين أن ترحل، تهز عرش الديمقراطية من الأساس. تلك هي الثغرة. الديمقراطية، بالتعريف، ليست فقط "حكم الأغلبية"، وإنما "احترام حقوق الأقلية". آخر ما تستطيع أن تقبله أي أغلبية هو صدور حكم بالإعدام للأقلية. هذا كوكب مختلف. لو حصل ذلك فإنه سيكون كوكبا داعشيا، بأقصى المعاني حصرا.

الوجه الآخر للثغرة، هو أن الاقتصادات الغربية لن تتمكن من تغطية كلفة العزل الراهن، إذا بدا أنه يطول، أو يتكرر.

في مرحلة من المراحل، سوف تقول الحكومات لمواطنيها: عودوا إلى أعمالكم. واجهوا الموت بكورونا، كأنه حادث سيارة، أو اقبلوه كأي مرض من الأمراض الأخرى. سوف يقال للقطيع، إن "مناعة القطيع" حققت غايتها. كل الذين بقوا على قيد الحياة، هم الذين توفرت لديهم المناعة. دع القلق، وابدأ الحياة.

ولكن الموت المتجول ليس حقيقة يُفترض أن يقبلها الناس. ولا يمكن قبوله كحادث سيارة. حوادث السيارات خطأ نرتكبه نحن، وليس مفروضا علينا. وحتى لو كان كورونا مرضا كباقي الأمراض، فإن تلقي العلاج حق مقدس. لا يمكن ترك الناس يموتون في منازلهم كما تقترح حكومات قراءة الأرقام.

النظام الذي يغطي أزماته بطباعة النقود، سوف يتعرى أمام حقيقة أبسط. هي أن الحق بالحياة أهم من المال، وأن البشر ليسوا مجرد أرقام. والسياسيون الذين يتصرفون حيال مجتمعاتهم كآلات حاسبة، سرعان ما تنقلب عليهم آلاتهم الحاسبة.

النظام، برمته، وليس فقط أنظمته الصحية، هو الذي سوف ينهار.

نظام القيم المزيفة، الذي يتغطى بالدفاع عن حقوق الإنسان فيحولها إلى تجارة وأرقام، سوف يتعرى ليكشف عن نفسه كعار على الإنسانية. الشاهد ضده هو الأرقام نفسها.

بدائل أخلاقية سوف تنهض. المال وجد من أجل خدمة البشر. لا العكس.

الصين، قمعت كل من قمعت، لينجو الاقتصاد. وعلى امتداد أكثر من شهرين، ظلت أوروبا والولايات المتحدة تترددان في اتخاذ إجراءات عزل صارمة، خوفا على الاقتصاد أيضا. قبل أن تكتشف أنه هو من يستوجب أن يدخل غرفة الإنعاش. الحاسبة انقلبت على الحاسبة.

كان العالم كله، في مطلع الأزمة بحاجة إلى 14 يوما من الحجر الصحي لحصر المرض، وقمعه. الآن يبدو الحجر مفتوحا، والضحايا يتكدسون ألفا فوق ألف.

الحكومات التي أخافتها تكاليف الـ14 يوما، مبنية على علات فلسفية تجعلها عاجزة عن أن تدافع عن حياة البشر، إذا ما نظرت إليهم كبشر، ولم تكن مستعدة لأي تحدٍّ جماعي.

إنها نظم تجارة وأرباح، وقيم فردية. ذلك هو الأساس الذي تقوم عليه اقتصادياتها. وعلى هذا الأساس ينبني كل شيء آخر. من "دولة الرفاهية" الموهومة، إلى خدمات الصحة الوطنية.

هذا ليس مجرد كلام مفجوع بأعداد الضحايا. إنه حقائق تدعمها دلائل وأرقام. "شبكة الأمان" التي توفرها أنظمة الرعاية الاجتماعية، ليست معجزة. إنها اضطرار رأسمالي للمحافظة على قوة الإنتاج. وخدمات الصحة العامة مصممة لرعاية الأفراد، كأفراد، وليس لمواجهة أي وباء. المجتمع يأتي تاليا، لأن الفرد هو الأساس.

لا حاجة إلى القول إن الحريات والحقوق الفردية قيم نبيلة. ولكن وضعها في تضارب تام مع الحقوق الاجتماعية هو أساس العلة الذي يكشفه الفشل في مواجهة كورونا.

ولم تتردد بلدان الضحايا في اتخاذ إجراءات لحماية مواطنيها، إلا لأنها فكرت أولا بحماية التجارة والأرباح. خافت من الخسارة ولم تخف على البشر. فتركت موجة الموت تطغى، حتى طغت على ما خافت عليه بالذات.

التضارب بين القيم الفردية والقيم الاجتماعية ظاهرة يمكن لكل من يعيشون في هذه البلدان أن يروا كم أنها ظاهرة دموية. تذهب الطائرات الأميركية، مثلا، لتقصف فتدمر مدنا بكل من فيها، فتظهر الصحف في اليوم التالي لتحكي قصة قيام جندي بإنقاذ طفل من الركام، أو معاناة كلب سائب، لقي النجدة.

إنها "ثقافة". إنها "رؤية" من منظار خاص للعالم. إنها فلسفة تحترم الإنسان (إذا احترمته فعلا)، ولكنها لا تحترم الإنسانية.

قد تبدو غنية جدا بما تملك من مال، وقوية جدا بما تملك من أسلحة. إلا أن غناها فقر، وقوتها تهديد. يغنى فيها أفراد وتفقر الأكثرية. وتقوى لكي تهدد أمما أخرى بالموت والدمار في الصراع على المصالح والأرباح. وليس يهمها أن يموت الملايين في أرجاء الأرض بالجوع والمرض. فلما وصل إليها بعض منه، حارت، واضطربت، ولم تعرف ماذا تفعل.

ولكن، مثلما نشبت أظافر كورونا في الجسد الاجتماعي، فإن أظافر الأسئلة، من بعد كورونا، سوف تنشب في جسد أنظمة الحاسبة وفلسفتها. هذا العالم لن يعود كما هو.

عام على طوفان الكرامة: لا مجال لإضاعة المزيد من الوقت

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

تحل غدا الذكرى الأولى لإطلاق عملية "طوفان الكرامة" التي قال الجيش الوطني الليبي إنه يهدف من خلالها إلى تحرير العاصمة طرابلس من براثن الميليشيات الخارجة عن القانون والجماعات الإرهابية، ففي فجر الرابع من أبريل 2019 سيطرت قواته بعملية خاطفة على مدينة غريان، ذات الموقع الإستراتيجي الرابط بين الجنوب والساحل، ثم اتجهت إلى الضواحي الجنوبية لطرابلس، لتحرر أغلبها، ولتدخل في معارك طاحنة مع ميليشيات حكومة فائز السراج.

جاء "طوفان الكرامة" في سياق وضع ميداني متأزم بالعاصمة، حيث شهدت ضواحيها الجنوبية والغربية سلسلة من المواجهات بين اللواء السابع بترهونة وحلفائه من جهة، وميليشيات الوفاق من جهة ثانية، وخاصة في سبتمبر 2018 ويناير 2019، وذلك كردة فعل على اتساع دائرة الفساد الميليشياوي وسيطرة أمراء الحرب على القرار السياسي والاقتصادي، وعلى النشاط المالي وسوق العملة، والاعتمادات المستندية الصادرة عن المصرف المركزي.

كما جاءت عملية الجيش ردا على تراجع فائز السراج على اتفاق أبوظبي بينه وبين المشير خليفة حفتر في 28 فبراير 2019، والذي انتظم تحت إشراف الأمم المتحدة، وأفضى إلى خارطة طريق للحل السياسي من بين بنودها تشكل مجلس عسكري مضيق، وحكومة وحدة وطنية، ودخول الجيش إلى العاصمة بشكل سلمي، وحل الميليشيات وجمع السلاح، استعدادا لتنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية، لكن إخوان ليبيا سارعوا للاستنجاد بأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الذي دعا السراج على عجل إلى الدوحة، ليأمره بالرجوع عن الاتفاق وهو ما تم فعلا.

كان الجيش الليبي قد بسط نفوذه على إقليم فزان بالكامل من خلال العملية التي أطلقها في يناير، بينما كانت بعثة الأمم تعد لما سمي بالمؤتمر الجامع في غدامس، وصرح المشير حفتر بأن الحل السياسي في طريقه إلى التحقق على الأرض، لكن تراجع السراج فرض على القيادة العامة تغيير إستراتيجيتها، فحكومة الوفاق عاجزة عن اتخاذ أي قرار، كونها خاضعة لنفوذ الميليشيات وسطوة الإخوان وللتدخل القطري التركي السافر.

اليوم وبعد مرور عام على إطلاق "طوفان الكرامة" تتعدد القراءات ووجهات النظر حول نتائجها، غير أن المؤكد أن الجيش سجل نقاطا مهمة على الصعيد الميداني، ومن ذلك وصول قواته إلى أحياء داخل العاصمة، وسيطرتها على أغلب الضواحي الجنوبية، وتحول مدينة ترهونة إلى مركز مهم للقيادة العامة، وتأمين المدن المحررة مثل صرمان وصبراتة، وبسط نفوذ القوات المسلحة على أغلب مدن الشريط الحدودي مع تونس كالجميل ورقدالين والعسة والعجيلات، وتحرير مدينة سرت في وسط البلاد.

كانت القوات المسلحة قد اقتربت من وسط طرابلس في ظل انهيار الميليشيات، ووجد السراج نفسه معزولا إقليميا ودوليا، عندما استدرجه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للتوقيع على مذكرتي تفاهم في 27 نوفمبر 2019، الأولى تتعلق بالمنطقة البحرية الخالصة التي تخدم أطماع تركيا في البحر المتوسط، والثانية حول التعاون الأمني والعسكري بما يبعث الأمل في حكومة طرابلس عبر دعمها بالخبراء والعسكريين الأتراك والمرتزقة المستقدمين من شمال سوريا وشحنات السلاح والذخيرة.

أبدى أردوغان في مناسبات عدة أطماعه الإمبراطورية في ليبيا، وحاول أن يذكّر بدور أجداده العثمانيين في أراضيها، وعمل على أن يركب صهوة الشرعية الدولية المترهلة لحكومة السراج لابتزازها ونهب ثروة الليبيين، لاعبا على أوتار التاريخ والنزعات الجهوية والعرقية لبعض مكونات المجتمع، إلى أن اتفق مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على إعلان هدنة في طرابلس، بدأت فعليا في 12 يناير، لتسبق مؤتمر برلين المنعقد في 19 يناير والذي أطلق جملة من المخرجات السياسية والعسكرية بدت غير قابلة للتطبيق الفعلي بسبب تعنت الميليشيات ورغبة أردوغان في إعادة الجيش إلى مواقع تمركزاته قبل الرابع من أبريل 2019 بهدف بسط نفوذه على إقليم طرابلس التاريخي، ما دفع بالمبعوث الأممي غسان سلامة إلى الاستقالة من منصبه في الثاني من مارس الماضي.

واجهت الفعاليات الشعبية الليبية تبعية السراج لأطماع أردوغان، والتآمر الإخواني الميليشياوي، بغلق الحقول والموانئ النفطية منذ 17 يناير الماضي، فكانت تلك الضربة قاصمة لظهر المشروع التركي القطري، وداعمة لموقف القيادة العامة للجيش، لكن لا بدّ من الاعتراف بأن فترة الهدنة فسحت للأتراك مجالا لنقل المزيد من المرتزقة والأسلحة، وتشكيل غرف عمليات في طرابلس ومصراتة، ومنصات لإطلاق الطائرات المسيّرة، وإعداد خطط جديدة للمواجهات في المحاور. ففي الوقت الذي أبدت فيه القيادة العامة التزامها بالهدنة الأولى ثم بالهدنة الإنسانية بسبب فايروس كورونا، كان مرتزقة أردوغان وميليشيات السراج يجيشون لمعركة الحسم بالنسبة إليهم، سواء في طرابلس أو في طوق مصراتة، ليظهر الأربعاء الماضي، عامل جديد في المواجهة يتمثل في وحدة بحرية تركية متحركة قبالة الساحل الغربي الليبي تهدف أولا إلى منع قوات الجيش من دخول مدينة زوارة التي يطوقها من الجنوب والغرب والشرق، وثانيا لإعلان تحديها لعملية إيريني التي يديرها الاتحاد الأوروبي لمراقبة تنفيذ قرار الأمم المتحدة بمنع توريد السلاح إلى ليبيا.

اليوم وبعد عام من إطلاق عملية طوفان الكرامة، لم يعد أمام الجيش الليبي إلا أن يحسم المعركة، حتى لا يترك للطرف المقابل مزيدا من الوقت يستغله في التجييش والتسليح وتحويل طرابلس إلى ثكنة تركية على الضفة الجنوبية للمتوسط، فقد أثبتت التجارب أن لا عهد ولا ميثاق للميليشيات ولا للإخوان ولا لحكومة السراج ولا لراعيها التركي ولا لحليفها القطري.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk